

الأحلام المحطمة للسودانيين في القاهرة

هلا محمود

لاقى ما لا يقي عن ٢٨ سودانيا حنفتهم في شهر ديسمبر ٢٠٠٥ نتيجة قيام شرطة مكافحة الشغب بتفريق المتظاهرين السودانيين قرب مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. مرت سنة على هذه الأحداث ولم تتم محاسبة منتهكو حقوق الإنسان هذه بعد. إضافة إلى أنه لم يتم العثور على بعض اللاجئين الذين اختفوا خلال هذه الأحداث بعد.

هذا ولم تقم المفوضية بالتحقيق في أماكن وجود الأشخاص الذين اختفوا أثناء عملية فض الاعتصام، إضافة إلى أنها فشلت في الاستجابة للغالبية العظمى من الأسئلة التي كانت قد طرحت حول أوضاع طلبات اللاجئين السودانيين. يجب على المفوضية تحسين نوعية اتصالها بالسودانيين في القاهرة، وأن تكون أكثر شفافية وحساسية؛ حيث تساعد الاجتماعات العامة الدورية على توضيح دور المفوضية ومسؤولياتها، إضافة إلى أنها ستساعد على إبطال الشائعات التي يتناولها أفراد المجتمع.

يمكن عمل الكثير من أجل تسهيل إقامة اللاجئين الطويلة في مصر ومساعدتهم على احتمالها، حيث يتوجب على مصر والمفوضية احترام مطالب اللاجئين التي تنادي بتأسيس مخيمات لاجئين منظمة يمكن تقديم الخدمات للسودانيين فيها، وحمايتهم من الاستغلال والعنصرية المتفشين. هذا ويستطيع المجتمع الدولي توفير التأييد الذي تحتاجه الفئة المتعلمة التي تسعى لتأسيس برامج مجتمعية.

هلا و. محمود (hwm21@cam.ac.uk) طالبة دكتوراه في جامعة كامبردج، حيث أمضت سنتين وهي تقوم ببحث علمي حول أوضاع مجتمع اللاجئين السودانيين في القاهرة.

للمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع التالي: www.rsdwatch.org/index_files/070706.htm

١. غزالة: "في متاهة الملف المعلق: التنازح السودانيون في أحياء القاهرة الفقيرة. نشرة الهجرة القسرية ١٦: ١٦١. <http://www.hijra.org.uk/PDF/NHQ16/NHQ16.pdf>

٢. انظر عدد نشرة الهجرة القسرية رقم ٢٤: توقعات وآمال السلام في السودان. <http://www.hijra.org.uk/PDF/NHQ24/nhq24.pdf>

أوضاع معيشية لا تطاق، إضافة إلى أنهم لم يكونوا يملكون أية خيارات أخرى للتعبير عن عدم رضاهم. وكانت المفوضية قد أشارت إلى أن معظم مطالب المحتجين خارجة عن سيطرتها، إلا أنه وبعد فترة وجيزة من تحمل السلطات المصرية لهذه الاحتجاجات، قامت السلطات بفض المحتجين بعنف؛ الأمر الذي أدى إلى مقتل أشخاص لم يتم تحديد عددهم من المحتجين، إضافة إلى اعتقال ٦٥٠ سودانيا تم إرسالهم إلى معسكرات تابعة للجيش وسجون عدة. وكانت التظاهرة وما تلاها من عواقب ذات أثر مأساوي حيث انفصلت عائلات كثيرة عن بعضها البعض إضافة إلى أن عددا من الأطفال باتوا يتامى بسبب ما حصل لذويهم. هذا وعملت المفوضية جاهدة على منع تسفير المعتقلين حيث إطلاق سراح آخر معتقل منهم في فبراير من ٢٠٠٦.

مرت سنة على هذه الأحداث وعاد اللاجئون إلى حياتهم القاسية التي يعيشونها في القاهرة، إلا أن شيئا لم يتغير، فبالرغم من قيام هذه الأحداث المأساوية بجلب انتباه الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان، إلا أنه لم يتم تقديم العون المادي والنصح الضروريين للاجئين. وعلى الرغم من توقيع مصر على اتفاقية الأمم المتحدة ١٩٥١ السنة، واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لسنة ١٩٦٩، إلا أنها ما زالت ترفض السماح للاجئين السودانيين بالحصول على حقوق التعليم والعناية الصحية والحماية، وهي حقوق تؤكد هذه الاتفاقيات على قدسيتها.

لا يشكل الـ ٣٠ ألف لاجئ سوداني المسجل لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلا جزءا ضئيلا من التعداد الهائل للمجتمع السوداني الذي يعيش في العاصمة المصرية. بعد أن تم توقيع اتفاق السلام الشامل الذي تم توقيعه بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في يونيو ٢٠٠٤ رأت المفوضية أن هذا الاتفاق سيسمح للسودانيين الجنوبيين بالعودة الآمنة إلى أراضيهم، لذا قامت المفوضية بإعطاء الحماية المؤقتة لطالبي اللجوء بدل إخضاعهم لعملية تحديد وضع اللاجئين (RSD) الأمر الذي قامت المفوضية بالعمل به في السنوات التسع التي سبقتها.

يبقى السؤال الأساسي قائما حول ماهية الجهة المسؤولة عن أوضاع اللاجئين في مصر، بينما تبقى الإجابة غامضة، حيث طالب اللاجئون السودانيون منذ مدة طويلة بوضع حد للحجز الاعتباطي، والعنصرية التي تتم ممارستها ضدهم. وبالرغم من أن هذه المسؤوليات القانونية الأساسية هي مسؤولية الحكومة المصرية وليست من مسؤوليات المفوضية، إلا أن الحكومة المصرية لا تمتلك آلية رسمية تسمح لها بالتعامل مع القضايا التي تسبب القلق للاجئين الأمر الذي اضطر للاجئين إلى الاحتجاج أمام مقر المفوضية.

قام اللاجئون السودانيون بتنفيذ اعتصام سلمي أمام مقر المفوضية في سبتمبر ٢٠٠٥ احتجاجا على قرار المفوضية وتعبيرا عن رغبتهم في إعادة التوطين، لا التسفير وإعادة إلى الوطن، حيث أنهم كانوا يعانون من